



---

**The relationship of disclosure and transparency in making economic decisions in the Iraqi environment-An applied study in the Iraqi Stock Exchange.**

علاقة الافصاح والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية

"دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية"

\*\*\*م.م منار حيدر علي

\*\*م.م عقيل علوان محسن

\*م.م علي ميري حسن

---

**Abstract**

This research aims to explain disclosure, types of disclosure, the relationship between disclosure and transparency, and the role of disclosure and transparency in making economic decisions. Iraq Stock Exchange to be the research sample, where the questionnaire was distributed to (83) people, and in response to the research sample (60) people from the sample, and (23) questionnaires were lost during the process of distribution and receipt, the results of the questionnaire were built on this result, In order to achieve the objectives of the research, the research relied on the following hypothesis "there is a statistically significant correlation between disclosure, transparency and economic decision-making in the Iraqi environment." The theoretical and practical research of it. The research, through the analysis of the research sample, concluded that there is a statistically significant correlation between disclosure, transparency, and economic decision-making in the Iraqi environment.

---

\*جامعة القادسية-كلية الادارة والاقتصاد

\*\*كلية الامام الكاظم - اقسام بابل

\*\*جامعة الفرات الاوسط التقنية-المعهد التقني بابل

The researcher recommended the necessity of activating the control and supervision processes over the extent to which joint stock companies registered in the stock market implement the legislation and laws in force.

The financial reports of these companies, and the extent of the truthfulness and fairness of those reports, and in the event of discovering incorrect information that he certified - whether by negligence or collusion, he must be subjected to the legal responsibility placed on him by the laws and regulations related to the practice of the profession, and this is what leads at least to restore the confidence of investors and lenders in those reports And then rely on it in making their investment decisions.

#### المستخلص :-

يهدف هذا البحث الى بيان الافصاح وانواع الافصاح و علاقة الإفصاح بالشفافية ، ودور الافصاح والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ،ويبين البحث مدى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الافصاح والشفافية و اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية "ومن اجل تحقيق اهداف البحث فقد تم اختيار سوق العراق للأوراق المالية ليكون عينة البحث حيث تم توزيع استمارة الاستبانة على (٨٣) شخصاً وقد استجابة لعينة البحث (٦٠) شخصاً من العينة اذ تم فقدان (٢٣) استمارة استبانة خلال عملية التوزيع والاستلام ، وقد بنيت نتائج الاستبانة على هذه النتيجة ،ومن اجل تحقيق اهداف البحث فقد اعتمد البحث على الفرضية الاتية " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الافصاح والشفافية و اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية " وقد تم استخدام الحزمة الاحصائية (spss +26) في استخلاص النتائج ، وبعد الخوض في جوانبي البحث النظرية والعملية منه فقد توصل الي البحث من خلال تحليل عينة البحث الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الافصاح والشفافية و اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية . ويوصي الباحث الى ضرورة تفعيل عمليتي الرقابة والاشراف على مدى تنفيذ الشركات المساهمة والمسجلة في سوق الأوراق المالية للتشريعات والقوانين النافذة ، كما يوصي البحث بضرورة دعم وحماية مدققي حسابات تلك الشركات من قبل الجمعيات المهنية للحفاظ على استقلالية المدقق وابداء رايه الفني المحايد حول كفاية الإفصاح في التقارير المالية لتلك الشركات ومدى صدق وعدالة تلك التقارير وفي حالة اكتشاف معلومات غير صحيحة قام بالمصادقة عليها - سواءً بالإهمال أو التواطؤ يجب إخضاعه للمسؤولية

القانونية التي تلقىها على عاتقه القوانين واللوائح الخاصة بممارسة المهنة ، وهذا ما يؤدي على الأقل الى استعادة ثقة المستثمرين والمقرضين بتلك التقارير ومن ثم الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

## المقدمة

نظراً لأن مخرجات النظام المحاسبي تظهر على شكل تقارير وقوائم مالية تفصح عن مستوى كفاية انجاز البرامج والأنشطة ، مما أثارت هذه المسألة اهتمام جميع الشركات المتخصصة في مجال المحاسبة في البحث عن الكيفية التي يتم فيها إعداد القوائم المالية وأي تقارير أخرى تستلزمها طبيعة العمليات في الشركات كافة ، بحيث تعبر تلك القوائم والتقارير عن حقيقة الوضع والأداء المالي للوحدات بطريقة عادلة وإفصاح كامل وتساعد في تقويم مدى كفاية وفاعلية الأداء للأنشطة والبرامج الخاصة بكل شركة .

ويمكن القول إن إفلاس الشركات وانهايار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام بالإفصاح والشفافية، لذلك يعتبر التزام الشركات بالإفصاح والشفافية من أهم الموضوعات الدائرة في الوقت الحالي، والاهتمام به ناتج عن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات في كل المجالات.

ويحتل البحث أهميته من بيان أهمية التزام بعض ادارة الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بجوانب الإفصاح والشفافية في عرض التقارير المالية التي تعدها وتقدمها الى المستخدمين عن طريق ما توفره من معلومات محاسبية ملائمة وذات مصداقية والتي من شأنها أن تعزز الثقة بين طرفي العلاقة التحاسبية وإنعكاسها الايجابية على المستخدم.

ويهدف البحث على الاجابة على تساؤلات مشكلة البحث المتعلقة بالكشف عن" ما مدى ادراك الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لأهمية الافصاح والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية"، ونتيجة لذلك قسم هذا البحث الى اربعة مباحث عرض المبحث الاول للبحث منهجية البحث ، واستعرض المبحث الثاني الاطار المفاهيمي للبحث ، وبين الثالث منه الجانب العملي ، واخيراً عرض الرابع منه الاستنتاجات والتوصيات ثم المصادر والمراجع .

## المبحث الاول منهجية البحث

### أولاً: مشكلة البحث

في الواقع يعد الإفصاح المحاسبي والشفافية مبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع البيانات والمعلومات المحاسبية و المالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح

المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات، ونتيجة لذلك فقد تمثلت مشكلة البحث بالتساؤل الاتي :- " ما مدى ادراك الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لأهمية الإفصاح والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية"

### ثانياً: أهمية البحث

يحتل البحث أهميته من بيان أهمية التزام بعض ادارة الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بجوانب الإفصاح والشفافية في عرض التقارير المالية التي تعدها وتقدمها الى المستخدمين عن طريق ما توفره من معلومات محاسبية ملائمة وذات مصداقية والتي من شأنها أن تعزز الثقة بين طرفي العلاقة التحاسبية وإنعكاسها الايجابية على المستخدم .

### ثالثاً: أهداف البحث : يهدف البحث الى:-

- ١- بيان الافصاح وانواع الافصاح و علاقة الإفصاح بالشفافية .
- ٢- بيان دور الافصاح والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية .
- ٣- يبين البحث مدى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الافصاح والشفافية و اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية .

### رابعاً: فرضيات البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث فقد اعتمد البحث على الفرضية الاتية " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الافصاح والشفافية و اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية "

### خامساً: مجتمع البحث :- تمثل بسوق العراق للأوراق المالية .

سادساً :- أدوات البحث : من اجل تحقيق غايات هذا البحث فقد اعتمد في عملية جمع البيانات والمعلومات على الادوات الاتية .

١- مراجع الاطار النظري : لقد تم الاعتماد على اسهامات الكتاب والباحثين التي تم جمعها من المصادر المتمثلة بالكتب والاطاريح والرسائل العربية والاجنبية وبعض القوانين ذات الصلة بموضوع البحث.

٢- ادوات الجانب العملي :تم الاعتماد على استمارة الاستبانة وتم توزيعها إلكترونياً في سوق العراق للأوراق المالية .

### سابعاً :- الاساليب الاحصائية المستخدمة

تم استخدام الحزمة الاحصائية SPSS في ادخال وتحليل البحث من اجل استخراج (النسب التكرارية – الوسط الحسابي – الانحراف المعياري – التباين – الارتباط).

### ثامناً:- عينة البحث

تم اختيار العينة بطريقة عشوائية وتمثلت بـ (٦٠) استبانة موزعة في سوق العراق للأوراق المالية لامتلاكهم المعلومات اللازمة عن موضوع البحث وتحقيقاً لأهداف البحث واثبات.

### المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للبحث

#### اولاً: مفهوم الإفصاح والشفافية في المحاسبة

ان الإفصاح في ابسط معانيه هو نوع من أنواع العلانية والشفافية يسمح بإتاحة بيانات ومعلومات تساعد نسبياً في تفهم التقارير والقوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات ونتائج لها أهميتها النسبية للمستفيد منها.(عوض الله، 2001:79).

ويرى (Hendriksen & Breda,1985:54) ان الإفصاح هو عرض للمعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية لأغراض التشغيل الامثل لأسواق رأس المال الفعال.

ويؤكد (أبو زيد، 2005:578) بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية او وصفية في القوائم المالية او في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الاطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات الموحدة .

وخلص (تركي، ١٩٩٥ :٢٧). الى ان الإفصاح كمفهوم نسبي يحقق كثيراً من المزايا للمستثمرين والدائنين وإدارة المشروع وغيرهم من المستفيدين، ويقتضي إعلام متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات المهمة ، ويهدف الى ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وكفاية مما ينعكس على زيادة درجة الرفاهية للاقتصاد القومي عامة.

اما الشفافية المحاسبية من وجهة نظر (Glassman,2002:1)"بأنها الإفصاحات المفيدة والموثوق بها التي تقدم للأطراف المستفيدة في الوقت المناسب عن الاداء المالي للوحدة الاقتصادية ، اذ تحتاج الوحدات الى تقديم قوائم مالية شفافة من اجل اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة ، لذلك تكون الشفافية المحاسبية مهمة ليس لكونها القاعدة الاساسية للأسواق المالية فقط ، ولكن لأنها امر اساسي للمستثمرين في الوقت الحالي

ويرى (منصور، ١٩٩٩ : ١٢) تعد الشفافية بأنها تزويد من يعنيه الأمر بالمعلومات الوافية التي تمكنه من فهم وضعية معينة بشكل كامل يمكنه من اتخاذ القرار اللازم"

وعرف من قبل (www.Scopa.com) أيضاً أنها قيام الوحدة الاقتصادية او الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب المصلحة والمتعاملين مع الوحدة الاقتصادية وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات، فيما عدا تلك التي يكون من شأنها الأضرار بمصالح الوحدة الاقتصادية او الجهة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها .على ان تكون المعلومات والبيانات التي تعرضها معبرة عن المركز المالي الحقيقي والواقعي للوحدة الاقتصادية.

في حين أكد (البياتي،2003:236) ان الشفافية تعني درجة اكبر من الإفصاح من حيث كمية المعلومات المعروضة من ناحية وإتاحة المعلومات عبر الحدود في زمن قصير الى اكبر عدد من المستخدمين من ناحية أخرى ،فتوفير معلومات أكثر يعني زيادة عدد المستثمرين ،لان المستثمرين بطبيعتهم يتجنبون المخاطرة الناتجة عن عدم وضوح أو نقص المعلومات.

ويبين(المشهداني،٢٠٠٧: 55) بان الشفافية تظهر حقيقة كافة الأوضاع في الشركة سواء كانت مالية او غير مالية بالشكل الذي يجعل كافة الأطراف المتعاملة معها والذين تربطهم بها مصالح مباشرة او غير مباشرة قادرين على معرفة حقيقة ما يحدث فيها.

ويرى الباحثون ان الإفصاح والشفافية يكمن في ان التقارير المالية المعبرة عن المعلومات الضرورية التي تكفل الاداء الأمثل وأسواق رأس المال الكفاء ، ويعني ذلك وجوب عرض معلومات تسمح بالتنبؤ باتجاهات الأرباح المستقبلية واختلاف وتغير الإيرادات المستقبلية وذلك لتقييم المخاطر النسبية للوحدة وللحصول على توليفات من الاستثمار تتوافق مع متطلبات الأفراد .

### ثانياً :- مستويات وانواع الإفصاح المحاسبي

يعتمد مقدار المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها ليس فقط على خبرة القارئ ولكن يعتمد ايضاً على مستوى الإفصاح المطلوب ، ويجب على المحاسب اختيار المستوى المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية وتم تحديد مستويات الإفصاح المحاسبي بالاتي :-

**المدخل الاول :** تم التركيز فيه على مدى او نطاق الإفصاح، اذ يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات وهي

١- الإفصاح التام او الكامل:- هو ان يكون تقديم المعلومات شامل ومعبر عن كل الاحداث والعمليات الاقتصادية المتعلقة بها، اي ان تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم ، كما انه لا يقتصر على حقائق متعلقة بفترات محاسبة منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة (Ziyud,2007:18).

٢- الإفصاح العادل او الواضح:- ويتطلب ذلك عرض كافة البيانات التي تساهم في ايضاح الحالة المالية للوحدة الاقتصادية وبيان الانشطة المالية التي اثرت عليها بدون تحيز لطائفة دون اخرى، كما يعد بأنه تجسيد للمدخل الاخلاقي في المحاسبة، ويعني تقديم البيانات والمعلومات المالية التي تقدم الى كل الاطراف على حد سواء، ويخضع هذا المستوى من الإفصاح الى اعتبارات سلوكية تتعلق بمعددي البيانات المحاسبية(Zouina,2014:141).

٣- الإفصاح الكافي:- ويسمى ايضاً بالمناسب ويتطلب هذا المستوى من الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات مما يجعل القوائم المالية مفهومة وغير مضللة.

ويشمل هذا الإفصاح تحديد الحد الأدنى الواجب توافره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة ان مفهوم الحد الأدنى غير محدد وبشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً عن انه يتبع الخبرة التي

يتمتع بها الشخص المستفيد. وإن الإفصاح (الكافي) قد ينظر له انه عرض لمعلومات زائدة ، ومن ثم فانه غير ملائم، لان المعلومات الكثيرة قد تعد ضارة حيث ان عرض التفاصيل غير المهمة والكثيرة قد تخفي المعلومات الجوهرية وتجعل القوائم المالية صعبة التفسير . وفي السياق نفسه يذكر (هندركسن) انه يجب ان يكون الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الجوهرية إلى المستثمرين وغيرهم من المستخدمين لهذه القوائم والتقارير المالية كافيا وعادلا وكاملا ويذكر انه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم إذا استخدمت في إطارها الصحيح.(هندركسن، ١٩٩٠: 769)

**المدخل الثاني :-** في هذا المدخل يتم التركيز على نوعية الإفصاح، حيث يقسم الإفصاح الى:-

١- الإفصاح الوقائي:- هو ان تقدم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل، بحيث تسمح بحماية الاطراف ذوي القدرات المحدودة على الفهم والادراك للمعلومات المالية ، يوجد هناك معايير اخرى للتصنيف مثل افصاح الزامي وآخر اختياري(Zouina,2014:180). في هذا النوع من الإفصاح يتم الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية اذ يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ، وهو يهدف في الأساس إلى حماية المجتمع المالي وبصيغة عامة المستثمر العادي الذي له قدرة محددة على استخدام المعلومات المالية (Moontiz & sharaf ,1961:50) ومن بين ما يتطلبه الإفصاح الوقائي هو الكشف عن السياسات المحاسبية التغيير في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء في القوائم المالية ، والتغيير في طبيعة الوحدة الاقتصادية ، وكذلك الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة والإفصاح عن الارتباطات المالية المحتملة الإفصاح عن الاحداث اللاحقة .

٢- الإفصاح الاختياري والإفصاح الاجباري:- ويرجع تصنيف الإفصاح الى اختياري او اجباري الى البيئة والتشريعات والقوانين النافذة في تلك البيئة.

٣- الإفصاح التثقيفي (الاعلامي):- وهو اتجاه معاصر يعتمد على ان مستخدم البيانات المالية لديه القدرة على التحليل وعقد المقارنات واجراء التنبؤات بطريقة مهنية يفترض هذا النوع من الإفصاح مستثمرا او مستخدما صحفي وذا دراية وخبرة متراكمة ومعرفة ميدانية في استخدام وتحليل المعلومات، فهو مستثمر متخصص او محلل مالي يتابع التطورات المالية ويوازن بين الاستثمارات (حنان، 2001:450-451) . بمعنى آخر انه طبقا لهذا المدخل المعاصر فان التركيز لم يعد قاصراً على المعلومات التي تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية، والتي تتناسب مع المستثمر العادي ذي الخبرة المحدودة في امور التحليل المالي . وإنما يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات التي تتصف بدرجة عالية نسبيا من التقدير والاجتهاد الشخصي مثل التقديرات المحاسبية والتنبؤات المالية المستقبلية والبيانات المالية المستقبلية وخطط الادارة وأهدافها في المستقبل (Schroeder, 1989:88)

**ثالثاً :- أهمية الإفصاح والشفافية** ويعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث ، نظرا لأننا بالفعل نعيش في عصر المعلومات ،وتعد المعلومات احد أهم وأكثر

الموارد مستثمرة وذات أهمية واستخدامها يمثل أهمية استراتيجية في عصر السوق الحر. وتتبع أهمية الإفصاح والشفافية من ان مخرجات النظام المحاسبي (التقارير المالية ) هي المصدر المهم ان لم يكن المصدر الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة وبالتالي تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم ، لذلك كان لا بد من إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة لجميع الأطراف التي لها مصالح مع الشركة سواء كانت مصالح مباشرة او غير مباشرة ، هذا فضلا عن زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال تدقيقها من خلال طرف خارجي محايد تتمثل بمراقب الحسابات وهذا ما سيساهم بشكل ملحوظ في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وقد ظهرت أهمية الإفصاح والشفافية مع تزايد حاجة الشركات إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات . فالإفصاح والشفافية يعد مبدأ أساسياً لتأسيس وإدارة أسواق مال كفوءة ، وغالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المتداولة بإتباع القواعد الأساسية التي تحدها المهنة على سبيل المثال لا الحصر المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) وإتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية فيها ، ومن أهم هذه المبادئ الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة وذلك حتى تكتسب هذه التقارير المصدقية لدى المستخدمين (حنان، 2005: 216)

وبذلك نجد ان توافر مبدأ الإفصاح والشفافية اصبح ضرورة ملحة للإطراف العديدة ذات المصالح الا ان ذلك لا يعني عدم وجود حدود لهذه الشفافية من اجل حماية الشركة من الإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال التكلفة الإضافية ، ويتم ذلك من خلال التركيز على المعلومات المادية التي يعد وجودها مهما في تغيير ناتج إجمالي المعلومات المتاحة من وجهة نظر المستثمر العاقل ، والتفسير الايجابي لمفهوم الشفافية يساعد على فهم حدودها لان عدم توافر المعلومات او نقصها لا يؤدي الى فشل السوق في تحقيق أهدافه فحسب بل تعد معول هدم الاقتصاد القومي . (جيهلمان، 2003: 26 )

ويعد مبدأ الإفصاح والشفافية ذات أهمية كبيرة كونه يعتبر وسيلة من الوسائل التي تساعد في عملية المحاسبة والمساءلة التي لا يمكن ان تتم بصورة مناسبة وفاعلة دون ممارسته . (الربيعي، 2005: 57)

ويرى الباحثون ان الاتباع لهذه المبدأ يمكن أن يعزز من مصداقية الوحدة الاقتصادية ويرفع من مستوى نزاهتها كونه يهدف إلى الكشف عن المعلومات المهمة وبالتالي زيادة ثقة المستفيدين المتمثلين بالمستثمرين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين بالتقارير التي تنشرها الشركة ، وهذا بدوره يؤدي إلى قدرة هؤلاء المستفيدين من اتخاذ قراراتهم بشأن الشركة وبأقل مخاطرة ممكنة . وأيضا لكي يكون الإفصاح ذو مصداقية وشفافية يفترض به إتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية منها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB). وهيئة الأوراق المالية

(SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إضافة الى ذلك فان تعزيز مراقب الحسابات الذي يصادق على عدالة القوائم المالية والمعلومات الأخرى التي يتم الإفصاح عنها لا يقل اهمية عن المصادر الأخرى كونه يؤكد أيضا على موثوقية الإفصاح وملائمته.

#### رابعاً -العلاقة بين الإفصاح والشفافية

يعتبر الإفصاح والشفافية من العوامل المحورية والمرتكزات الرئيسية في توافر المعلومات الحيادية والدقيقة كمسألة ضرورية وجوهرية وإلزامية ، بغض النظر عن أي مسائل خلافية حول مستوى ما تريد ادارات الشركات ان تفصح عنه وبين الاطراف صاحبة المصلحة ما تريد من إفصاح قد لا يتناسب مع ما تراه الادارة مناسباً.

ويلاحظ ان اتجاهات تحرير الأسواق المالية أدت إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات كوسيلة لضمان الاستقرار المالي ، وبينما تزايدت درجات تحرير الاسواق المالية في التسعينات من القرن الماضي ، كان هناك ضغوطا هائلة لمتطلب المعلومات المفيدة في كل من القطاعات ، كما ان متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح أصبحت تملى وجود نوعية ومقدار معين للمعلومات يتعين توفيره للمشاركين بالسوق فضلا عن الجمهور العام . وبسبب ان ذلك المتطلب يعتبر ضروريا لتعزيز استقرار السوق ، فان الهيئات المختصة ترى ان جودة المعلومات من الأولوية الأعلى ، ومتى ما تم تحسين صورة المعلومات في منشآت الأعمال(الوحدات) سوف تبذل جهودها نحو تحسين نظم المعلومات الداخلية بها من اجل تطوير سمعة طيبة من خلال توفير المعلومات ذات الصورة الجيدة .(لطي،2005 : 503).

ان الإفصاح عن المعلومات يتم التنبؤ به بشكل أفضل في ظل وجود معايير محاسبية ومنهجية كافية للإفصاح ، ويتضمن ذلك الإفصاح عادة نشر معلومات كمية ونوعية ملائمة تتسم بالشفافية والمصدقية في التقارير المالية السنوية والتي غالبا ما يتم استكمالها بقوائم مالية دورية فضلا عن المعلومات الأخرى الملائمة . ويتضمن متطلب الإفصاح هذه التكاليف ذات الصلة ولذلك فعند تحديد هذا الإفصاح يتعين ان يتم تقييم مدى فعاليته في ضوء التكلفة التي تستفيد منها الشركة عند ذلك المستوى من الإفصاح . لذا ومن هذا المنطلق وجب على الشركات التي تسعى للحصول على زيادة رؤوس أموالها ، وان تحقق قدرا اكبر من السيولة عن طريق جذب المستثمرين لتمويل التوسع في أنشطتها واكتساب ثقتهم بالاحتكام إلى متطلبات الإفصاح والشفافية عن الكشف عن حساباتها وأنشطتها لكسب ثقة المساهمين الذين لا يعلمون عن عملياتها القدر الكافي للحكم على توازن الاستثمار وبالتالي دعم أنشطتها المستقبلية .(غزال ،2006 : 1) وبجانب ذلك يعتبر توقيت الإفصاح امرا هاما ايضا ،هذا ويشير مصطلح الشفافية (Transparency) الى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات (عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة) قابلة للوصول إليها

بسهولة (Accessible) ومرئية (Visible) او قابلة للفهم (understandable) لكافة الأطراف ، أما الإفصاح (Disclosure) فهو يشير الى العملية او المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات وجعل سياسة اتخاذ القرارات (policy Decision) معروفة من خلال نشرها بالتوقيت المناسب وجعلها ظاهرة وواضحة . وهناك مفهوم مرتبط بالشفافية والإفصاح هو المساءلة المحاسبية (Accountability) والتي تشير الى حاجة المشاركين بالسوق بما فيها الهيئات الى تبرير تصرفاتهم وسياساتهم وقبول المسؤولية الخاصة بقراراتهم ونتائجها المترتبة عليها. (لطي، : 505 2005).

نستنتج مما سبق ان الإفصاح الدقيق يعد من أهم الطرق الرئيسية لمتابعة نشاط الشركة وتقييم أدائها ، حيث يساعد المساهمين والمستثمرين والجمهور على معرفة هيكل الشركة وأنشطتها مما يؤدي إلى جذب رأس المال بناءً على المعلومات التي تم الإفصاح عنها ، وتجدر الإشارة إلى أن أحد أسباب حدوث اختلالات مالية ومحاسبية في بعض الشركات يعود بشكل أساسي إلى عدم تطبيق إدارة الشركة للممارسات السليمة في مجال الإفصاح والشفافية ، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات وإجراءات التي تتبعها الشركات في الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة الأمور المتعلقة بالمركز المالي للشركة وأنشطتها ومعلوماتها الإدارية والتشغيلية. يعد الإفصاح الدقيق والشفافية في الوقت المناسب أحد أهم قواعد حوكمة الشركات التي تسمح للمساهمين بممارسة حقوقهم بالكامل.

#### خامساً: الإفصاح والشفافية وفقاً لتحكم الوحدة الاقتصادية واتخاذ القرارات الاقتصادية

تعد الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرار من أهم الأغراض التي توفر للمنظمات البيانات من أجلها وفي كل الأحوال كلما توفرت المعلومات المناسبة كلما زادت نسبة اتخاذ قرارات سليمة و رشيدة فبنوا اتخاذ القرار اعتباراً و مكلفاً و ليس في كل الأحوال صائباً كما أن استخدام الحاسوب في توفير هذه المعلومات أصبح لا يستغني عنه خاصة في المؤسسات و الدول المتطورة و على هذا تسعى المؤسسات الحديثة إلى الحصول على المعلومات وتحليلها ، ومن ثم تفسيرها و اتخاذ القرار المناسب فتقوم بجمع و تصنيف البيانات لاستخراج معلومات مفيدة لاتخاذ القرار و الترشيد القرار الإداري من المنطقي تدفق المعلومات بين هذه المستويات الإدارية فالإدارة العليا تحدد الأهداف و الغايات السياسات ، أما الإدارة الوسطى ( التنفيذية ) تقوم بإصدار تعليمات في إطار خطط تفصيلية أما الإدارة المباشرة تقوم بإصدار تفاصيل مستخدميه من جهة و بإرسال النتائج للإدارة الوسيطة من جهة أخرى لأغراض رقابية و هذه الأخيرة بدورها ترسل الإدارة العليا لإمدادها بالمعلومات الجيدة في وقتها المناسب تطلع على الأداء الداخلي للمؤسسة و بالتالي اتخاذ القرارات الفعالة التي تراها مناسبة للحالة التي توجد بها المؤسسة ، فعملية الاتصال هذه لن تكون أكثر نجاعة و فاعلية إلا باعتماد نظام ينتج المعلومات الجيدة و يضمن وصول المعلومة المناسبة

للمستخدم المناسب و في الوقت المناسب كما يضمن تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية و الأقسام المختلفة للمؤسسة مما يزيد التنسيق بينها ووصولاً للنتائج المخطط لها أو تحسينها .ان الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هي خدمة عمليات اتخاذ القرار في الوحدة الاقتصادية . ( اسلام ، نور الدين ، ٢٠١٩ : ٣٨٦ )

ويعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية دعامة هامة لضمان العدالة والنزاهة والثقة في إجراءات ادارة الشركات وادارة أفرادها واتخاذ القرارات الرشيدة ، اذ يؤمن هذا المبدأ توصيل معلومات واضحة وكاملة الى كل الاطراف ذات المصلحة بنشاط الشركة ، وبما يتيح المجال لاعداد تحاليل مفيدة لعمليات الشركة والإحصائيات الاقتصادية فيها والمعلومات المالية والمعلومات غير المالية.(خوري،2003:3) ولأهمية الشفافية في الإفصاح المحاسبي في تفعيل عمل الوحدات ، ومالها من علاقة بحاجات المستفيدين من التقارير المالية ، فقد اهتم بهذا الموضوع عدد من المنظمات منها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اذ وصفت هذه المنظمة عددا من النصوص للإفصاح والإبلاغ عن الحقائق الأساسية الخاصة بالشركة ، بدءا من التفاصيل المالية الى هياكل كل التحكم المؤسسي ، بما في ذلك مجلس الادارة وما يحصل عليه أعضاءه من مكافآت ، كما تحدد الإرشادات أيضا ضرورة عمل التدقيق السنوي بوساطة مدققين مستقلين طبقا لاعلى المعايير من الجودة (www.oecd.org 1999) . وقد أصدرت المنظمة عدد من الوثائق التي تتضمن أفضل الطرق لتحقيق الشفافية في القطاع الخاص والعام على السواء ، وقامت أيضا بتقديم المبادرات والمساعدات الفنية لتعميم تطبيقها . وقد أصدرت منظمة OECD وبالتعاون مع البنك الدولي بإصدار مجموعة من المبادئ في عام (1999) والتي تم تعديلها في سنة (٢٠٠٤) التي تعد بمثابة معايير شاملة وضمانات مقبولة لكافة الاطراف في التحكم المؤسسي كان من ضمن هذه المبادئ مبدأ الإفصاح والشفافية .

ويمكن القول ان التحكم المؤسسي معني بايجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم ، ذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة(ابو العطا، ٢٠٠٣ :

٤٧) أما مبادئ التحكم المؤسسي فهي: (www.oecd.org,1999)

**المبدأ الأول:-حقوق حملة الأسهم**

**المبدأ الثاني:-المعاملة المتكافئة لجميع حملة الأسهم**

**المبدأ الثالث:-دور أصحاب المصالح في التحكم المؤسسي**

**المبدأ الرابع:-الإفصاح والشفافية**

**المبدأ الخامس:- مسؤوليات مجلس الإدارة**

وتسعى الإدارة إلى التدخل في عملية القياس والإفصاح عن نتائج الأعمال من خلال إدارة أرباحها بغرض تحسين العلاقة مع أصحاب المصالح فضلاً عن تقليل الآثار السلبية لتقلبات الدخل خلال الفترات المتتالية ، لذلك تتخذ الإدارة من بين البدائل المحاسبية ما يعظم منفعتها مستغلة بذلك ما تسمح به المرونة في المبادئ والمعايير المحاسبية ، ونظراً لأن التحفظ المحاسبي قد تم تبنيه في العديد من المعالجات المحاسبية فإنه من الممكن استغلاله وعدم تطبيقه بالشكل السليم بهدف تحقيق أغراض معينة.

هذا وتتصف بيئة الأعمال في الوقت الحاضر بالتغيرات السريعة التي لها تأثير مباشر وغير مباشر في الشركة ، مما يفرض عليها اخذ الحيطة والحذر لمواجهة هذه التغيرات ولضمان استمرارها في أعمالها فضلاً عن ضمان إظهار المركز المالي ونتيجة النشاط كما ينبغي ، لذلك فإن عرض القوائم المالية يتطلب إجراء عمليات تقدير عن الظروف أو الأحداث المستقبلية ، وطالما انه لا يمكن التأكد من هذه الظروف والأحداث المستقبلية وأثارها في القوائم المالية ، فإن عملية تقديرها تتطلب ممارسة قدر من الحكم الشخصي وعلى سبيل المثال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والإلتزامات المحتملة (الساكني ، ٢٠١٠ : ٥١-٥٢) ، حيث أن تقدير المخصص يمنح الإدارة درجة من الحرية في تحديد مبلغه وذلك من اجل التأثير في رقم الربح وتحقيق المستوى المرغوب فيه ، فيمكن للإدارة أن تلجأ إلى تقليل مبلغ المخصص أو حتى شطبه في سنوات الأداء الضعيف بهدف زيادة الربح في تلك السنوات (توفيق ، ٢٠١٢ : ٣٩) ، وفي هذا الصدد تشير دراسة (الفتلاوي ، ٢٠١١ : ٤٨) إلى أن الإدارة تستغل المخصصات بزيادتها أو تخفيضها للوصول إلى رقم الربح المستهدف ، وهذا خلاف للهدف الذي وجدت من اجله هذه المخصصات في مواجهة الخسائر غير المؤكدة (المحتملة) التي تؤثر في المركز المالي ونتيجة أعمال الشركات تطبيقاً لمفهوم الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) والذي يقضي بالإعتراف بالخسائر المحتملة الحدوث إذا توافرت القدرة على تقديرها بدرجة معقولة .(الجبوري ، ٢٠١٤ : ١٠٢)

ويلاحظ ان عملية الحصول على المعلومات كانت من اهم الخطوات لتحقيق التحكم المؤسسي اذ ينبغي ان يكفل اطار التحكم المؤسسي الافصاح الملائم وفي الوقت المناسب عن الامور المادية التي تتعلق بالموقف المالي او الاداء التشغيلي او الملكية . ويتم تحقيق الافصاح والشفافية من خلال: ([www.oecd.org](http://www.oecd.org))

أ- يجب ان يكون الافصاح في التقارير المالية شاملاً ، ومتضمناً المعلومات الآتية :

١- الافصاح عن النتائج التشغيلية والمالية للشركة :التقارير المالية لها هدفان ،الأول المساعدة في حدوث المراقبة وتوفير اساس سليم للتقييم ، والثاني تحليل ومناقشة الإدارة للنتائج التي تتضمنها التقارير المالية .

٢- الإفصاح عن أهداف الشركة: فضلا عن أهدافها التجارية ، فان الشركات تشجع على الإفصاح عن معلومات تتعلق بالالتزامات المختلفة للشركة كالمسؤولية الجماعية وأخلاقيات العمل والبيئة ، والتعهدات السياسية العامة ، وهذه المعلومات هامة للمستثمر لتقويم العلاقة بين الشركات ، والخطوات التي اتخذتها الشركات للوفاء بالتزاماتها.

٣- الإفصاح عن حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت :مثل هذا الإفصاح يتضمن معلومات عن المساهمين الرئيسيين وآخرين يسيطرون على الشركة ، اما حقوق التصويت فتشمل اتفاقيات المساهمين ، ملكية مجموعات كبيرة ومسيطر عليها من الاسهم ، وعلاقات مساهمة ومتداخلة وضمانات متداخلة . ( www.oecd.org,1999 )

٤- الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين الرئيسيين ، والإفصاح عن المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ، فالمستثمرون يطلبون معلومات عن أعضاء المجلس والمدراء الخاصين والمنفذين الرئيسيين لغرض تقييم تجربتهم ومؤهلاتهم وتقييم اي خلافات محتملة في المصالح التي قد تؤثر في أحكامهم.

٥- يجب الإفصاح عن تفويض مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بمعلومات كافية لغرض تقييم كلف ومنافع خطط التفويض بصورة مناسبة .

٦- عوامل المخاطر المادية القابلة للتنبؤ: حيث يكون مستخدمو المعلومات المالية والمساهمون في السوق بحاجة لهذه المعلومات منها مخاطر مجالات الصناعة ، ومخاطر السوق المالية متضمنة معدل الفائدة ، المخاطر المتعلقة بالانحرافات والمعاملات خارج بيان الميزانية والمخاطر المتعلقة بالمطلوبات البيئية . (Williamson,1999:19)

٧- القضايا المادية المتعلقة بالمستخدمين والمساهمين الآخرين :تؤثر هذه المعلومات ماديا في أداء الشركة ، وان الإفصاح يتضمن علاقات المستخدم بالإدارة والعلاقات مع المساهمين الاخرين مثل الدائنين ،المجهزين ،والمجتمعات المحلية.

٨- سياسات التحكم المؤسسي كتشجيع الشركات على وضع تقرير حول كيفية تطبيق مبادئ التحكم المؤسسي ، والإفصاح عن السياسات التي تحكم الشركة ويكون مهما تقسيم السلطة بين المساهمين والإدارة وأعضاء مجلس الدارة لتقييم التحكم المؤسسي .

ب- يجب ان تهيأ المعلومات وتدقق ويتم الإفصاح عنها وفقا لمعايير الجودة المحاسبية والمالية ، كما ينبغي ان يعني ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية ومتطلبات عملية التدقيق .

ج- يجب ان يدار التدقيق السنوي من قبل مدقق مستقل حيث أن الكثير من الدول أخذت بنظر الاعتبار وضع مقاييس لتحسين استقلالية المدققين ومسؤولياتهم أمام المساهمين ، لذا فان تطبيق معايير التدقيق العالية المستوى يعد واحد من أفضل الطرق لزيادة استقلالية وتقوية المهنة ومعايير لتقوية لجان التدقيق وزيادة مسؤولية مجلس الإدارة في عملية اختيار المدقق.

د-ينبغي ان تكفل قنوات توزيع ونشر المعلومات إمكانية وصولها الى مستخدميها في الوقت المناسب وبالكلفة المناسبة ، حيث وفرت شبكة المعلومات الدولية وتكنولوجيا المعلومات الفرصة المناسبة لتحقيق ونشر المعلومات بالسرعة والوقت المناسب .

### المبحث الثالث : عرض وتحليل نتائج الاستقصاء واختبار الفرضيات

يقوم الباحثون في هذا المبحث بتحليل استمارة الاستبانة لدراسة "علاقة الافصاح والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية " وذلك لتعزيز الجانب العملي ودعمه، لذا تم اعداد مفردات استمارة الاستبانة وبكافة تفاصيلها بعناية ودقة وتركيز بحيث تحقق هدف البحث وتنسجم مع فرضيته وسياقه العام وتتجنب التشتت قدر الامكان وقد تم تشخيص وتحديد مجتمع الدراسة الذي يمكن اختبار فرضيته البحث فيه من خلال ما لديه من افكار وآراء وبذلك فقد انحصر على اولئك اصحاب الاختصاص التدقيقي وممن لهم شهادة علمية عليا وخبرة جيدة وكافية على وجه الخصوص وبذلك فقد تم تحديد مجتمع الدراسة الخاص بسوق العراق للأوراق المالية ولما يتصف به مجتمع الدراسة من تفاوت في مستويات الخبرة والاطلاع على معايير التدقيق والافصاح الدولية وقواعد السلوك المهني واستخدامها في التطبيق فقد تم اختيار عينة البحث على اساس انتقائي وبشكل قصدي بحيث تنحصر في سوق العراق للأوراق المالية. وقد تم توزيع استمارة الاستبانة على (٨٣) شخصاً و استجابة لعينة البحث (٦٠) شخصاً اذ تم فقدان (٢٣) استمارات استبانة خلال عملية التوزيع والاستلام ، وقد بنيت نتائج الاستبانة على ما استرد منها ، و تم تحديد مجال للإجابات وفقاً للمقياس الخماسي ، بحيث انحصرت الاجابات على الخيارات (وافق تماماً ، اوافق ، اوافق الى حد ما ، غير موافق ، غير موافق تماماً) ، وقد وضع الباحث متوسط فرضي للبحث يقدر بـ(٣) وادناه نتائج تحليل متغيرات البحث .

اولاً:-الافصاح والشفافية :- لقد تم تحديد الفقرات الاتية لتمثل عملية الاستقصاء الخاصة بهذا المتغير اذ يمكن بيانها في الجدول رقم (١)

### جدول رقم (١) التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة	غير اوافق تماماً	النسبة	غير اوافق	النسبة	وافق الى حد ما	النسبة	وافق	النسبة	وافق تماماً	المقياس المؤشرات
1.27	3.7	4.5	3	16.7	11	9.1	6	27.3	18	33.3	22	المعلومات المنشورة تكفي المستفيدين لاتخاذ

												القرارات الاستثمارية بخصوص الاستثمار.
.946	4.0			10.6	7	6.1	4	42.4	28	31.8	21	ان الشركات العراقية تعرض للمستخدمين المعلومات المالية والخاصة بهم كالرواتب والمكافآت والمزايا عن طريق كشوفاته المالية التي تفصح عنها .
.994	3.8			12.1	8	16.7	11	36.4	24	25.8	17	تقوم إدارة الشركات العراقية بتوضيح المعلومات التي تتضمنها كشوفاتها المالية للجمهور .
1.2	3.9	1.5	1	16.7	11	10.6	7	18.2	12	43.9	29	يستطيع المستخدمين الاطلاع المباشر على كافة البيانات المالية الموجودة في السوق .

1.3	3.8	6.1	4	16.7	11	3.0	2	27.3	18	37.9	25	يدرك العاملون المعلومات التي تتضمنها الكشوفات التي تصدرها الشركات العراقية .
1.1	4.1			13.6	9	9.1	6	15.2	10	53.0	35	تعكس الكشوفات المالية للشركات العراقية أهمية المستخدمين بنفس الحجم التي تعكسها لباقي أصحاب المصلحة في للمصارف.
1.3	3.8	6.1	4	13.6	9	10.6	7	21.2	14	39.4	26	على الشركات العراقية أن تفصح عن المخاطر والأزمات المالية التي يحتمل أن يتعرضون لها.
.95	4.2			7.6	5	10.6	7	27.3	18	45.5	30	ان المستخدمين يعتقدون بان المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات العراقية في

												كشوفاته المالية هي موجهة لهم بالدرجة الاولى.
	3.9			3.0	2	22.7	15	40.9	27	24.2	16	ان المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات العراقية (عدا المعلومات الظاهرة في كشف القيمة المضافة) غير كافية لاستخدامات المستخدمين .
.81												
1.1	3.8	3.0	2	15.2	10	6.1	4	36.4	24	30.3	20	ان العاملون في سوق العراق للأوراق المالية يهتمون بالاطلاع على المعلومات التي تتضمنها الكشوفات المالية للشركات المدرجة فيه .
1.097	3.9											المجموع

من خلال الجدول الظاهر اعلاه يتبين ان ردود المستجيبين كانت وفقاً للاتي :-

- ١- يوضح الجدول رقم (1) ان الوسط الحسابي الإجمالي (3.9) بانحراف معياري قدره (1.097)، وهذا يدل على ان الوسط الحسابي الإجمالي أعلى من الوسط الفرضي للمقياس البالغ (3) المعول عليه بفحص مستويات استجابة المستجيبين لعينة البحث، وقد يدل ذلك ان رغبة واتجاه ميول العينة يتجه نحوه الاتفاق حول جميع فقرات الاستبانة.

٢- يبين الجدول ان اغلب فقرات الاوساط الحسابية والتي تتراوح بين (3.7-4.2) كانت لفقرات المتغير هي أعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3)، وتراوحت بين حد ادنى لفقرة " المعلومات المنشورة تكفي المستفيدين لاتخاذ القرارات الاستثمارية بخصوص الاستثمار"، وحد اعلى قدره (4.2) لفقرة (ان المستخدمين يعتقدون بان المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات العراقية في كشوفاته المالية هي موجهة لهم بالدرجة الاولى).

٣- لقد دلت اجابات معظم الفقرات ضمن تقدير (وافق) يليه تقدير (وافق تماماً)، وهذا يجيب عن مشكلة الدراسة والتي تنص " ما مدى ادراك الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لأهمية الافصاح والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية"، حيث أن اجابات الدراسة حول أهمية هذه الادلة تميل الى الموافقة في اغلبها وليس الرفض.

ثانياً :- أهمية الافصاح والشفافية في عملية اتخاذ القرارات :- وقد تم بيان ذلك من خلال الفقرات المعروضة في الجدول رقم (2).

### جدول رقم (2) التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة	غير اوافق تماماً	النسبة	غير اوافق تماماً	اوافق الى حد ما	النسبة	اوافق تماماً	النسبة	اوافق تماماً	المقياس المؤشرات	
1.30	3.4	8.6	6	20.0	14	17.1	12	28.6	20	25.7	18	تشر الشركة تقاريرها المالية السنوية وتشمل: ١- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) ٢- قائمة الدخل ٣- قائمة التدفق النقدي ٤- قائمة التغير في حقوق المساهمين ٥- تقرير مجلس الادارة ٦- تقرير مراقب الحسابات ٧- ي تقارير اضافية اخرى (قائمة القيمة المضافة /تقرير حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة )

1.11	3.8	2.9	2	17.1	12	4.3	3	48.6	24	27.1	19	التقارير المالية التي تعدها الشركة يمكن ان تعطي صورة عادلة وصادقة وواضحة عن المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها
1.22	3.5	1.4	1	30.0	21	11.4	8	30.0	21	27.1	19	يعد مبدا الافصاح والشفافية ضرورة لابد الاخذ بها عند اعداد التقارير المالية وعرضها للمستفيدين لاجل اتخاذ قراراتهم
1.31	3.5	2.9	2	28.6	20	14.3	10	18.6	13	35.7	25	تسهم التقارير المالية التي تقدمها الشركة في فهم المخاطر التي ستحملها من وجهة نظر المستفيد
1.52	3.4	18.6	12	15.7	11	4.3	3	30.0	21	31.4	22	يمكن الاستفادة من المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية من قبل الشركة في تقييم الاداء : ١-المالي والتشغيلي ٢-الاقتصادي ٣-الاجتماعي
1.27	4.00	3.0	2	15.2	10	9.1	6	15.2	10	48.5	32	تقوم الشركة بالإفصاح وبشكل دوري من خلال اعداد التقارير المرحلية خلال فترات محددة ومرتبطة بالسنة المالية
1.33	3.5	8.6	6	14.3	13	18.6	10	27.1	19	31.4	22	تقوم الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بالإفصاح الفوري عن : ١-الاحداث المادية (الجوهريّة)والتي يمكن ان تؤثر في سعر الورقة المالية سلبا او ايجابا ٢-التغيرات الهامة التي تطرا

												على موجودات الشركة ٣-الالتزامات او هيكل راس المال او على التغييرات في اسهم الشركة ٤-للصفقات الكبيرة التي يعقدها الشركة او تقوم بالغانها
1.19	3.9	10.0	4	5.7	7	35.7	6	8.6	25	40.0	28	يتم نشر التقارير المالية للمشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية من خلال: ١-نشرات السوق ٢-الصحافة ٣-شبكة الانترنت ٤-كل ما ورد في اعلاه
93	3.8	2.9	2	2.9	2	28.6	20	41.4	29	24.3	17	تتضمن التقارير المالية التي يتم اعدادها سنويا من قبل الشركة المعلومات التي تمكن من تقييم الوضع المالي للمشركة
1.32	3.5	7.1	5	22.9	16	10.0	7	30.0	21	30.0	21	تلتزم الشركة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتقديم تقاريرها المالية السنوية والمرحلية (ان وجدت) في التوقيت المناسب ووفقا للقوانين والتعليمات
1.35	3.8	4.5	3	18.2	12	10.6	7	15.2	10	42.4	28	تعتقد ان المعايير المحاسبية المحلية توفر الارشادات الكافية لا عداد التقارير المحاسبية المتصفة بالشفافية
1.42	3.6	9.1	6	18.2	12	3.0	2	25.8	17	34.8	23	التقارير المالية التي تعدها الشركة يمكن ان تعطي صورة عادلة وصادقة

												وواضحة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها
1.27	4.0	3.0	2	15.2	10	9.1	6	15.2	10	48.5	32	يعد المدقق الخارجي : ١- اداة للتأكد من الإفصاح الكافي والشفاف وتحسين المستوى الاخباري لمواكبة الاحتياجات المستثمرين في السوق ٢- وسيلة لتخفيض درجة المخاطرة التي تتحملها الادارة ٣- وسيلة لتوفير الصدق والشفافية في التقارير المالية المنشورة ٤- لتعظيم منفعة استخدام المعلومات التي يتم عرضها بالتقارير المالية
1.40	3.7	9.1	6	13.6	9	10.6	7	19.7	13	37.9	25	تعتقد ان التقارير المنشورة حاليا يمكن ان توصف بانها غير شفافة ولأتساهم في عملية اتخاذ القرار
1.14	4.06	3.0	2	9.1	6	10.6	7	24.2	16	43.9	29	تعتقد ان المعايير المحاسبية تؤثر في جودة التقارير المعدة هذه بدورها تؤثر على قرارات المستثمرين والقرارات الاخرى.
1.27	3.69											المجموع

من خلال الجدول رقم (2) فقد نستنتج ما يأتي:-

- ١- يوضح الجدول رقم (2) ان الوسط الحسابي الإجمالي (3.69) بانحراف معياري قدره (1.27)، وهذا يدل على ان الوسط الحسابي الإجمالي أعلى من الوسط الفرضي للمقياس البالغ (3) المعول عليه بفحص مستويات استجابة المستجيبين لعينة البحث، وقد يدل ذلك ان رغبة واتجاه ميول العينة يتجه نحوه الاتفاق حول جميع فقرات الاستبانة.

٢- يبين الجدول ان اغلب فقرات الاوساط الحسابية والتي تتراوح بين (3.4-4.06) كانت لفقرات المتغير هي أعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3)، وتراوحت بين حد ادنى لفقرة " تنشر الشركة تقاريرها المالية السنوية وتشمل: (قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) -قائمة الدخل -قائمة التدفق النقدي -قائمة التغير في حقوق المساهمين -تقرير مجلس الادارة -تقرير مراقب الحسابات -ي تقارير اضافية اخرى (قائمة القيمة المضافة /تقرير حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة)"، وحد اعلى قدره (4.06) لفقرة (تعتقد ان المعايير المحاسبية تؤثر في جودة التقارير المعدة هذه بدورها تؤثر على قرارات المستثمرين والقرارات الاخرى). ومن الملاحظ ان اغلب اجابات الاشخاص المستجيبين قد توافق نحوه التوافق والتوافق التام في سوق العراق للأوراق المالية .

ولغرض اختبار الفرضيات الخاصة بالارتباط فقد استخدم الباحثون معامل الارتباط بيرسون في تحديد علاقة الارتباط الخاصة بالفرضية والتي تنص " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الافصاح والشفافية و اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية ، ويمكن بيان نتائج التحليل الاحصائي في الجدول رقم (٣)

### جدول رقم (3) تحديد علاقة لارتباط لبيرسون

#### Correlations

		القرارات الاقتصادية	اتخاذ
الافصاح والشفافية	Pearson Correlation	1	.938**
	Sig. (2-tailed)		.000
القرارات الاقتصادية	Pearson Correlation	.938**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

N=60

من خلال علاقة الارتباط الظاهرة أعلاه في الجدول رقم (٣) تتضح نتائج التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط للمتغير المستقل (الافصاح والشفافية) وبين المتغير التابع (اتخاذ القرارات الاقتصادية) حيث بلغت قيمة الارتباط ( $.938^{**}$ ) وهي قيمة معنوية موجبة عند مستوى معنوية (0.01) ، ووفقاً لقاعدة القرار المستخدمة تم قبول الفرضية والتي تنص " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين

الافصاح والشفافية و اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية " وتدل قيمة الارتباط على أن المتغير المستقل ذو قدرة جيدة للتنبؤ بالمتغير المعتمد ، وذلك لأن القيمة قريبة من (١). إذ كلما قربت القيمة من (١) كلما أصبح المتغير المستقل ذا قدرة جيدة في التنبؤ في المتغير المعتمد (اتخاذ القرارات الاقتصادية).

#### المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

##### اولاً :- الاستنتاجات

- ١- من خلال تحليل عينة البحث فقد تم التوصل الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين الافصاح والشفافية و اتخاذ القرارات الاقتصادية في البيئة العراقية .
- ٢- ان المعلومات المحاسبية تلعب دوراً مهماً في تعزيز الشفافية وهي عنصر الاساس ، لان وضوح هذه المعلومات سوف ينعكس على فعاليات الشركات المدرجة فيه . وان اظهار المعلومات والافصاح عنها وزيادة درجة سهولة الوصول اليها يؤدي الى زيادة درجة الشفافية في ذلك الافصاح . وان الشفافية تعد اهم آلية لتعزيز قوانين الافصاح.
- ٣- ان الافصاح المحاسبي يحظى باهتمام الحكومات والهيئات والمنظمات المهنية والاكاديمية واسواق المال في كل دول العالم تقريبا ، ويؤكد ذلك ما تناولته اصدارات ومعايير المحاسبة الدولية في هذا الشأن ، نظرا للدور الذي يؤديه الافصاح في الوقت الحاضر والمتمثل في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة التي تعد احدى المقومات الرئيسية لاسواق المال الكفوءة ، حيث اكدت الكثير من نتائج البحوث في هذا الخصوص على ان المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية هي العنصر الاساس الذي تعتمد عليه حركة التعامل في اسواق الاوراق المالية ، الامر الذي يعني ان محاولة تطوير سوق للاوراق المالية قادرة على القيام بدورها الحقيقي بتطوير الاقتصاد القومي ودعمه يتوقف على مدى جودة مستوى الافصاح وما يوفره من معلومات محاسبية ملائمة تحقق عمل ذلك السوق بكفاءة وفعالية .
- ٤- إن تطوير مستوى الإفصاح المحاسبي لتقارير سوق العراق للأوراق المالية لم تلبي لمتطلبات السوق الأوراق المالية اذ يتوقف على التأثير والدور الذي يمكن ان تلعبه جهات عديدة ، والتي يمكن تحديدها بالمتعاملين في سوق الأوراق المالية واحتياجهم من المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير ، المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب والتأهيل ، الجهات المشرفة على مهنة المحاسبة والتدقيق ، الجهات الحكومية المنوط بها عملية التشريع والرقابة والاشراف على الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية .
- ٥- إن وجود معايير محددة للعرض والإفصاح ترتقي بفعاليتها الى مستوى المعايير الدولية والزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية بتطبيقها ، سوف يضمن عرض التقارير المالية لتلك الشركات بمستوى افضل للإفصاح .

٦- ان قصور مستوى الإفصاح في تقارير الشركات المنتمية لسوق العراق للأوراق المالية يعد احدى المشاكل المترتبة عن ضعف وقصور النظام المحاسبي المتبع ، وان حل تلك المشاكل بصورة جزئية قد يترتب عنها نجاحات محددة .

### ثانياً :- التوصيات

١- يوصي الباحث هيئة سوق الأوراق المالية بضرورة الاخذ في الاعتبار المعلومات التي يتضمنها مؤشر الإفصاح عند اعداد وصياغة لائحة تعليمات الإفصاح الصادرة عنها للشركات المدرجة في السوق.

٢- تطوير القواعد المحاسبية المحلية والصادرة عن مجلس المعايير والقواعد المحاسبية الرقابية العراقية لتعزيز الشفافية في التقارير المالية لكي تتناسب مع التطورات في المعايير المحاسبية والرقابية الدولية.

٣- ضرورة تفعيل عمليتي الرقابة والاشراف على مدى تنفيذ الشركات المدرجة فيه والمسجلة في سوق الأوراق المالية للتشريعات والقوانين النافذة ، كما يوصي البحث بضرورة دعم وحماية مدقي حسابات تلك الشركات من قبل الجمعيات المهنية للحفاظ على استقلالية المدقق وابداء رايه الفني المحايد حول كفاية الإفصاح في التقارير المالية لتلك الشركات ومدى صدق وعدالة تلك التقارير وفي حالة اكتشاف معلومات غير صحيحة قام بالمصادقة عليها - سواءً بالإهمال أو التواطؤ - يجب إخضاعه للمسؤولية القانونية التي تلقىها على عاتقه القوانين واللوائح الخاصة بممارسة المهنة ، وهذا ما يؤدي على الاقل الى استعادة ثقة المستثمرين والمقرضين بتلك التقارير ومن ثم الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

٤- ضرورة التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بتطوير مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية ، ووضع الية معينة لتوجيه الجهود والعمل على تطويره بحيث يلبي متطلبات اقامة سوق الأوراق المالية .

٥- ضرورة انشاء لجنة لدراسة واعتماد معايير المحاسبة والتدقيق المؤثرة في سوق الأوراق المالية خاصة تلك التي تدعم السوق وتصل به الى مستوى الكفاءة المطلوبة ، وفي ظل غياب المعايير المحلية في الوقت الحاضر يوصي بالزام الشركات المساهمة بمراعاة متطلبات العرض والإفصاح الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وبما يتلاءم مع الظروف والبيئة العراقية لحين استكمال انشاء تلك اللجنة والبدء في مهامها .

٦- ضرورة تلافي الضعف والقصور في النظام المحاسبي المتبع وتطوير كافة عناصره ( التعليم المحاسبي ، مهنة المحاسبة ، محاسبة القطاع الخاص ، النظام المحاسبي الموحد ، المحاسبة الحكومية والقومية ) واعتبار عملية التطوير تلك جزءا لا يتجزأ من برنامج الاصلاح المالي والاداري ، وجزءاً من البنية التحتية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

## المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب

- ١- ابو زيد ، محمد المبروك (2005) ، " المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية " ،  
ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر .
- ٢- تركي ، محمود وأبراهيم (1991) ، " تحليل التقارير المالية " ، الرياض ، جامعة السعود.
- ٣- حنان ، رضوان حلوة ( 2005 ) ، "مدخل الى النظرية المحاسبية " ، دار وائل للنشر ، عمان ،  
الأردن .
- ٤- حنان ، رضوان حلوة (2001 ) ، ( نظرية المحاسبة ) ، منشورات جامعة حلب ، سوريا.
- ٥- عوض الله ، عبد المنعم ، ( 2001 ) ، ( تحليل ونقد القوائم المالية )، جامعة القاهرة ، القاهرة ،  
مصر .
- ٦- لطفي ، امين ، السيد احمد (2005) ، نظرية المحاسبة " منظور التوافق الدولي ، الدار  
الجامعية بمصر .
- ٧- هند ركسن ، الدون ، (1990) ، " النظرية المحاسبية " ، ترجمة : كمال خليفة ابو زيد ، دار  
المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية .

### ثانياً: البحوث والمجلات

- ١- اسلام ، هلايلي ، نوالدين ، احمد قايد، (٢٠١٩)، " مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في  
تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية "، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٢.
- ٢- البياتي ، ايناس عبد الله، (٢٠٠٣) ، " فعالية اساليب الافصاح التقليدية في سوق بغداد للاوراق  
المالية في ظل ثورة الاتصالات وظهور الانترنت ) ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (٢٥) ،  
العدد (٧٣) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .
- ٣- جيهلمان ، جريجوري ، ( ٢٠٠٢ ) ، " هل يكون الافصاح بلا حدود " ، مجلة الاصلاح  
الاقتصادي ، العدد السادس.
- ٤- خوري ، نعيم سابا ، (٢٠٠٣) ، المهنة المحاسبية بين التعثر المالي والتحكم المؤسسي في  
الشركات " ، جريدة البيان ، مايو ، الامارات العربية المتحدة .
- ٥- عبد الله ، محمد ، (٢٠٠٥) ، الافصاح والشفافية وعدالة الفرص متطلبات ضرورية لنجاح  
سوق المال السوري .
- ٦- منصور ، عبد الحفيظ ، ( 1999 ) ، " الشفافية - معايير الافصاح والسرية المهنية " ، مجلة  
المدقق ، العدد 38 .

### ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- ١- توفيق ، عدالت محمد ، " الحد من آثار إدارة الأرباح في إطار المدخل الأخلاقي لنظرية المحاسبة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .
- ٢- الجبوري ، أنمار محسن حميد ، (٢٠١٤) ، " ممارسة الشركات المساهمة للتخفيف المحاسبي وانعكاسها على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية" ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة، جامعة بغداد.
- ٣- الربيعي ، خلود هاوي عبود ( ٢٠٠٥ ) ، " تعزيز معطيات الشفافية في ظل تقانة المعلومات وقرارات الانتاج والعمليات : دراسة استطلاعية لاراء عينة من المدراء من مجموعة مختارة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى ، اطروحة دكتوراه فلسفة في ادارة الاعمال (غير منشورة ) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.
- ٤- الساكني ، وسن يحيى أحمد ، " إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .
- ٥- الفتلاوي ، ليلي ناجي مجيد ، " اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .
- ٦- المشهداني ، بشرى نجم عبد الله (٢٠٠٧) ، " الاطار المقترح لحكومة الشركات المساهمة : دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية " ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

#### رابعاً: المصادر الاجنبية

- 1- Glassman , Gynthia A . (2002) " Opening Remarks , befor the symposium on Enhancing financial Transparency : , U.S.Securities and exchange commission , Washington , D.C , June .
- 2- Hendriksen , Eldons . & Vem Breda , Michil , (1985) , "Accounting theory " , 5<sup>th</sup> edition , Southern Methodist Unniversity .
- 3- Schroeder , R. G , ( 1989) : Accounting theoey , 1<sup>st</sup> edition , N.Y.
- 4- Ziyud, L. (2007). The Role of Accounting Disclosure in the Stock Market in Rationalizing the Investment Decision. Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research , Series of Economic and Legal Sciences.
- 5- Zouina , B. (2014). Economic and Management Sciences . University of Mohamed Boudiaf , Algeria.

- 6- Gassman , G. (2002) . Opening Remarks Before the Symposium on Enhancing Financial Transparency. U.S .Securities and Exchange Commission , Washington, D.C, June.
- 7- Hendriksen, E. & Vem Breda, M. (1995). Accounting Theory. 5th edition, Southern Methodist University.

خامساً : الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

- 1- [www.IASB, org.htm](http://www.IASB.org.htm) .
- 2- [www-ali ahmedal .com](http://www-ali ahmedal .com).
- 3- [www.docs.Ksa.sa](http://www.docs.Ksa.sa)
- 4- [www.financial manager.com](http://www.financial manager.com)